International Journal of Innovation and Applied Studies
ISSN 2028-9324 Vol. 30 No. 1 Jul. 2020, pp. 75-83
© 2020 Innovative Space of Scientific Research Journals
http://www.ijias.issr-journals.org/

السياسة الاستثمارية في الجزائر و أثرها على النمو الاقتصادي والاجتماعي للمدينة الجزائرية : حالة مدينة أم البواقي

[The investment policy in Algeria and its impact on economic and social growth for the Algerian city : Case of Oum El Bouaghi city]

Toufik Mazouz and Semeh Gzainia

University Larbi Ben M'hidi Oum El Bouaghi, Institute of Management of the Urban Techniques, Oum El Bouaghi, Algeria

Copyright © 2020 ISSR Journals. This is an open access article distributed under the ***Creative Commons Attribution License***, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

ABSTRACT: Investment policy is considered one of the most important foundations of economic development in the current era. With the economic and social changes and pressures that the world is witnessing and aiming to achieve economic growth, countries have had to increase investments and attract more domestic and foreign capital, for investment is generally part of the economy of nations and a fundamental pillar in its development. Therefore, Algeria, like other countries, has strengthened its investment position in the national economy and made it a priority, and this is through support and promotion of investment, whether under the planning system (1967-1989) or in the framework of reforms and the transition towards a market economy that it has embarked on since 1990 to Today, Algeria has paid great attention to investment policy, creating legal and legislative grounds to facilitate the investment process and protect investors. Oum El Bouaghi is one of the cities in which various investment policies have been applied across different periods. How was the result of these policies and what are their actual effects on the ground?

KEYWORDS: Investment, economic development, Activities and storage area, development programs, Oum El Bouaghi.

ملخص: تعتبر السياسة الاستثمارية أحد أهم أسس التنمية الاقتصادية في العصر الحالي، فمع التغيرات والضغوطات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم والهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، كان لزاما على الدول زيادة الاستثمارات واستقطاب المزيد من رأس المال المحلي والأجنبي، فالاستثمار يعد بشكل عام جزء من اقتصاد الأمم و ركيزة أساسية في تطورها. لذلك عمدت الجزائر وكغيرها من الدول إلى تعزيز موقع الاستثمار الخاص بها في سلم الاقتصاد الوطني وجعله من الأولويات، وهذا من خلال دعم وترقية الاستثمار فسواء في ظل نظام التخطيط (1967-1989) أو في إطار الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ 1990 إلى يومنا هذا، أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالسياسة الاستثمارية، وتهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين. و مدينة ام البواقي إحدى المدن التي طبقت فيها مختلف السياسات الاستثمارية عبر فترات مختلفة. فكيف كانت نتيجة هاته السياسات و ما هي أثارها الفعلية على ارض الواقع.

كلمات دلالية: الاستثمار، تنمية اقتصادية، منطقة النشاطات و التخزين، البرامج الانمائية، أم البواقي.

1 تقديم

مرت الجزائر بمراحل عديدة اختلفت فيها القوانين و التشريعات المرتبطة بالاستثمار، ومن هذه القوانين نجد قانون الاستثمار رقم 12/93 الصادر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، والأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي أنشأت بموجبه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التي تطمح إلى جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات من خلال تقديمها العديد من الضمانات والامتيازات للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب. لكن رغم هذه القوانين ظلت السياسة الاستثمارية عقيمة أو شبه عقيمة، فما هي أسباب هذا الاختلال؟ وما مدى تأثير هذه المشاريع الاستثمارية السوسيو اقتصادية على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمدينة الجزائرية؟ وكمحاولة للإجابة على هذه الأسئلة أخذنا مدينة أم البواقي كعينة لمعرفة مدى نجاعة السياسة الاستثمارية في واحدة من مدن الهضاب العليا بالشرق الجزائري. ولبلوغ الإجابات المنشودة لفك غموض التساؤلات المطروحة من خلال هذه الدراسة، اعتمدنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب النظري، ودراسة حالة في الجانب التطبيقي.

Corresponding Author: Toufik Mazouz

2 مفهوم الاستثمار و دوره في الاقتصاد الوطني

تعددت المفاهيم الاقتصادية للاستثمار، وهذا بتعدد الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وغيرهم، بالإضافة إلى واختلاف أنواع ومبادئ الاستثمار، غير انه يمكننا القول أن الاستثمار هو إنفاق المال من أجل شراء سلع رأسمالية جديدة تسهم في زيادة المخزون من رأس المال الثابت، وفي زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، ويقصد بالسلع الرأسمالية الجديدة الأبنية والآلات والتجهيزات الصناعية على اختلاف أنواعها التي تنتج حديثا.[1] أو أن الاستثمار هو: " توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح أو المال عموما، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي [2].

3 أنواعه

للاستثمار أنواع متعددة طبقا للهدف والغرض والعائد فحسب معيار القائم على الاستثمار فان هذا الأخير يقسم إلى استثمار فردي ويتمثل فيما يوجهه الفرد من مدخراته أو من مدخرات الغير إلى تكوين رأس مال حقيقي جديد أو استثمار الشركات و الذي يعني ذلك الرأس المال الجديد الذي تقوم الشركة بتكوينه من خلال الاحتياطات الناتجة عن أرباح هذه الشركة أو من خلال القروض التي تحصل عليها. كما أن هناك الاستثمار الحكومي و الذي يتمثل في الرأس المال الحقيقي الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله، إما من فائض الإيرادات عن الإنفاق العام أو من حصيلة أذون الخزانة، أو من حصيلة القروض الأجنبية التي تعقدها مع الحكومات أو الهيئات الأجنبية. أما من الناحية الجغرافية فالاستثمار يكون دولي، وطني أو استثمار محلي. وفي تصنيف أخر مبني على الناحية الشكلية يصنف الاستثمار إلى استثمار عيني مبني أساسا على عملية استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقات إنتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة، أو تحديثها أو استثمار نقدي يتمثل في المقابل النقدي للاستثمار العيني، معبرا عنه بالعملة المحلية أو الأجنبية. و من بين أهم المعايير التي يتم اعتمادها في تصنيف الاستثمار هي جنسية المستثمر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا ففي حالة كان من نفس البلد يسمى وطنيا و إذا كانت الجهة الممولة أو صاحبة الاستثمار ككل أجنبية يصبح أجنبيا.

4 أهمية الاستثمار وأهدافه

تظهر أهمية الاستثمار على المستوى الوطني وكذلك على مستوى الفرد على حد سواء، فعلى مستوى الفرد فان الاستثمار يساعده في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة، سواء المخاطر المنتظمة أو غير المنتظمة. كما يساهم في زيادة العائد على رأس المال وتنميته، من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الاستثمار. أما على المستوى الوطني فهو يساهم بشكل واضح في زيادة الدخل الوطني للبلاد، خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني، دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية و زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

5 السياسة الاستثمارية في الجزائر و تطورها

تبنت الجزائر منذ الاستقلال عدة سياسات استثمارية، اختلفت كل منها في توجهاتها الاستثمارية حسب أولويات متطلبات التنمية في كل فترة وكذا حجم الموارد المالية و التي اتسمت بالتذبذب لأنها كانت تعتمد أساسا على إيرادات المحروقات، و قد اتضح ذلك جليا خاصة بعد صدمة 1986 م، والتي أكدت هشاشة الاقتصاد الجزائري، مما جعل الدولة تتوجه إلى فتح السوق ومنح المبادرة أمام القطاع الخاص في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في المجالات التي لم تستطيع الدولة توفير متطلبات التنمية فيها، خاصة القطاع العقاري و الفلاحي، النقل والخدمات و يمكننا تلخيص هذه الفترات الاقتصادية كالتالي:

5.1 السياسة الاستثمارية في ظل الاقتصاد الموجه (1963-1988)

تبنت الدولة بعد الاستقلال مباشرة إلى غاية سنة 1988 سياسة اعتمدت على احتكار مختلف الموارد الاقتصادية والتحكم الفردي في آليات السوق والأسعار، وقد تميزت هذه الفترة التي كانت طويلة نسبيا بندرة رأس المال البشري والمادي، اللذان يعتبران أساس تدعيم وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما اتسمت بالتخطيط المركزي لبرامج التنمية و الاقتصاد الموجه المبني على تطوير قطاع المحروقات، وإعطائه النصيب الأكبر من مجمل الاستثمارات خاصة بين 1962 و 1966 [3]. وبصفة عامة فأن سياسة التنمية تميزت خلال المرحلة الأولى (1967-1979) بالتركيز على تنمية القطاع الإنتاجي عموما، والتصنيع في البلاد خصوصا، بينما توجهت خلال المرحلة الثانية (1980-1989) نحو التركيز على تنمية مختلف قطاعات الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، عبر برمجة عدة إصلاحات اقتصادية و يمكننا تلخيص أهم مميزات كل مرحلة من هذه الفترة كالتالي:

5.1.1 مرحلة تنظيم الاقتصاد الوطني (1967-1979)

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي، الرباعي الأول والرباعي الثاني، هذا بالإضافة إلي المرحلة التكميلية 1978-1979، حيث ركزت هذه المرحلة على إعطاء قطاع المحروقات الجانب الأكبر من حجم الإنفاق الاستثماري والذي قدر بـ 274 مليار دج، باعتباره المصدر الوحيد تقريبا لعملية التنمية، ولأن التوسع فيه يسمح بتوسيع طاقات القطاعات الاقتصادية الأخرى. وخلال فترة الاقتصاد الموجه، نسبة قطاع المحروقات تقارب 50% من إجمالي الاستثمارات، لان أهم الأهداف المسطرة خلال تلك الفترة تمثلت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والاتجاه نحو زيادة الدخل الوطني نتيجة الزيادة في حجم الاستثمارات، والتركيز على الاستثمارات في القطاع الصناعي، خاصة الصناعات الثقيلة والمحروقات، حيث أن نصيب قطاع الصناعة كان بنسبة 62%، 43%، 52%، من إجمالي الاستثمارات خارج قطاع المحروقات خلال فترة المخططات السابقة على التوالي.

جدول رقم (01): حصة قطاع المحروقات من الاستثمارات الإجمالية خلال الفترة (1969-1977)

الفترة / القطاع	1969-1967	1973-1970	1977-1974
إجمالي الاستثمارات (مليون دج)	5165	20100	48700
قطاع المحروقات (مليون دج)	2307	9052	23970

المصدر: هني أحمد اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص53 [4].

يعتبر المخطط الثلاثي (1967-1969) أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر، حيث اهتم هذا المخطط بالاستثمار بقطاع الصناعات الثقيلة، و التي بلغت الاستثمارات بها حجم9.2 مليار دج. أما المخطط الرباعي الأول (1970-1973) فيعتبر مخطط متوسط الأجل حيث ركز على هدفين أساسيين يكمنان في تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي (دواسي مسعود، 2006).

و قد بلغت حصة قطاع الصناعة في هذه الاستثمارات أكثر من 57% ، بينما كانت حصة الزراعة أقل من 12%. أما بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) فقد خصص له مبلغ 110 مليار دج، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و أربع مرات للمخطط الرباعي الأول. وتتلخص أهم اتجاهاته وأهدافه في تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية.

]5]. أما فيما يخص المرحلة (1978-1979) فتعتبر بمثابة المرحلة الانتقالية التي تم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية وصفت بالحجم الكبير والمقدرة بـ 190.07 مليار دج و كذلك تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية كما أن أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار و الناتجة عن الأزمة الدولية.

جدول رقم (02): نسبة نمو وتوزيع الاستثمارات خلال الفترة ما بين 1967-1979 (%)

الفترة / القطاع	1969-1967	1973-1970	1977-1974	1979-1978
الفلاحة	20.7	12	7.3	16
الصناعة	53.4	57.3	61.1	53.2
باقي القطاعات	25.9	30.7	31.6	30.8
المجموع	100	100	100	100

Source: Daboub Yousef, le nouveau mécanisme économique de l'Algérie, Alger, opu, 1997, p5 [6]

5.1.2 المرحلة الثانية: فترة الإصلاحات الاقتصادية (1980-1990)

تمثل فترة الثمانيات الخطوة الأولى للإصلاحات الاقتصادية في الجزائرو قد بدأت هذه الإصلاحات بتبني مخططات تنمية خماسية خلاف ما كان خلال فترة الاقتصاد الموجه ثلاثية ورباعية بتخصيص حوالي 715 مليار دج خلال الفترة ما بين 1980-1990، لكن مسار التنمية خلال هذه الفترة تخللته أزمة أسعار البترول سنة 1986 مما أدى إلى التأكيد على هشاشة الاقتصاد الوطني رغم ما حققته هذه البرامج من ايجابيات. و قد تميزت أهداف المخطط الخماسي الأول (1980-1984) بتحديد أفاق 1990 كأجل لتغطية كافة الاحتياجات بفضل التنمية المستمرة و توسيع وتنوع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة، وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة، مع العمل على بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة، بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة [5].. و رغم مضمونه و أهدافه لم يتمكن المخطط الخماسي الأول من الحد من جوهر المشكلة الاقتصادية، لذلك استدعى الأمر وضع المخطط الخماسي 1984-1989 و الذي حمل بدوره جملة من الإصلاحات والإجراءات، تمحورت أساسا حول تكييف بنية الاستثمارات القطاعية بصفة يمكن من خلالها ضمان تغطية مرضية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية، وامتصاص المدخرات الكبيرة والمتراكمة في بعض القطاعات الاقتصادية. وكذا تدعيم الاستقلال الاقتصادي الوطني من خلال إعادة التوازنات الداخلية والخارجية. واستغلال أكبر للقدرات البشرية والمادية المتاحة. و قد انصبت أهداف مرحلة الإصلاحات على ضرورة التحكم الأفضل في تقسيم المشاريع وبرمجتها، متابعة تنفيذها، ووضع إطار يضمن تسيير أحسن لهذه المشاريع لذلك تم في هذه الفترة تجميد بعض المشاريع التي لا تتطابق وأهداف المخطط [3].

الجدول رقم (03): الانجازات المحققة خلال الفترة ما بين 1980-1989 (مليون دج)

الانجازات / القطاعات	تراخيص الإنتاج 1984-1980	معدل الانجاز %	تراخيص الانجاز 1989-1985	معدل الانجاز %
الزراعة والري	26.264	68	79.00	42
الصناعة	120.743	75	174.20	52
الأشغال العمومية	12.968	63	19.00	76
القطاعات شبه المنتجة	22.836	60	40.65	53
القطاعات الاجتماعية	161.994	86	237.15	89
مجموع الاستثمارات	344.805	75	550.00	65

المصدر: العمودي محمد الطاهر، الاستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر 2012، ص64 [3].

و يكمن السبب الرئيسي في ظهور هذه الإصلاحات إلى تدهور المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي ومعاناة الاقتصاد الوطني من تدني مداخيل تصدير المحروقات الذي أدخلته خلال فترة عدم الاستقرار و انخفاض معدل النمو الاقتصادي سنتا 1986و1987 إلى معدل 1% بعدما كان 305% سنة 1985، كما أن الهدف من وراء هذه الإصلاحات هو تخفيف سياسة القبضة الحديدية للدولة على الاقتصاد من خلال سياسة اللامركزية في التخطيط وإعادة الهيكلة المالية والقطاعية للمؤسسات العمومية بترسيخ مقومات الاستقلالية لغرض إنعاش الاقتصاد الوطني، مما أدى بذلك إلى زيادة التمويل للمؤسسات العمومية المتزامن مع ارتفاع أسعار البترول، والذي جعل النمو الاقتصادي يسجل نسبة 5% في المتوسط خلال الخماسي الأول وانتعاش قطاع البناء والخدمات الاجتماعية مما قلص من حدة البطالة، لكن أزمة أسعار البترول سنة 1986 كشفت هشاشة الاقتصاد الوطني الذي أثر على انجاز الاستثمارات في القطاعات من 68 %إلى 42% بالنسبة للقطاع الفلاحي، ومن 75%إلى 52% بالنسبة للقطاع الصناعي، و أثبتت فشل هذه السياسات في معالجتها بشكل أعمق لتبعية الاقتصاد الوطني للخارج، مما أسهم في اتخاذ قرارات إدخال أو إشراك القطاع الخاص وتعزيز سياسة اقتصاد السوق.

5.2 السياسة الاستثمارية في ظل اقتصاد السوق (2000-2004)

شهدت الفترة ما بين 2000-2013 تحولات كبيرة في الاقتصاد الجزائري من خلال إصدار برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها:

5.2.1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

هو برنامج ضخم ومهم رصدت له إمكانيات مالية معتبرة لإنعاش الطلب الكلي، عن طريق تنمية وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتلبية الحاجات الضرورية للمجتمع، مما ينعكس على تنمية الموارد البشرية، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم المستثمرات الفلاحية، التي بإمكانها أن توفر مناصب عمل. إضافة إلى أن محتوى هذا البرنامج دار حول خلق ديناميكية للاقتصاد الوطني، بإعادة الاعتبار للهياكل القاعدية والمزيد من الاهتمام بالتنمية المحلية والبشرية وتطوير قطاع الفلاحة والصيد البحري، كما تضمن جملة من الإصلاحات لتحسين المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة، حيث أن ما يقارب نسبة 75% من إجمالي المخصصات المالية للبرنامج تركزت في سنة 2001 و2002،وهذا راجع إلى سعي الحكومة إلى تسريع وتيرة إنفاق الاستثمارات العمومية التي كانت السبب الرئيسي وراء ضعف نسبة النمو خلال الفترة السابقة [7]..

5.2.2 البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

جاء هذا البرنامج لمواصلة دعم النمو الاقتصادي، واستكمال المشاريع الكبرى التي سبق إقرارها خلال الفترة (2001-2004) ، وما يميز هذا البرنامج أنه تدعم ببرامج خاصة لصالح ولايات الجنوب، ولايات الهضاب العليا، وتكفلت عمليات التنمية المسجلة خلال المدة 2005-2009 ما يقارب 17.500 مليار دج، من بينها المشاريع التي لا تزال قيد الانجاز. و قد خصص هذا البرنامج ما يقارب 40.5% من موارده لتحسين ظروف معيشة السكان لإحداث تقدم ملحوظ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والمتعلقة بالتعليم والتكوين، الرعاية والصحة وتوفير السكن...الخ. كما خصص حوالي 40.5% من موارده لتطوير البنية التحتية والمنشآت القاعدية لما لها من أهمية في جلب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية خصوصا القطاعات الرئيسية المنتجة مثل: الصناعة وقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، الصحة، التعليم العالي والبحث العلمي، الخدمات العمومية، النقل، الأشغال العمومية، السكن، التكنولوجيا الجديدة للاتصال...الخ [7].. و قد كانت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت في تحسين مستوى معيشة الأفراد و دعم تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع إنشاء مناصب عمل.

5.2.3 برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث استهدفت الجزائر هذا البرنامج لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه و إطلاق مشاريع جديدة. خصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، وذلك من خلال تحسين التعليم [8].

6 أفاق تطور سياسة الاستثمار في الجزائر

خلال فترة الإصلاحات قامت الجزائر ببذل مجهودات مستمرة لتهيئة المناخ الملائم الجاذب للاستثمارات، من خلال تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمارات، إضافة إلى إنشاء مؤسسات ووكالات خاصة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر. وقد قامت الجزائر بإنشاء مؤسسات ووكالات خاصة بدعم وترقية وتطوير الاستثمار، والتي من أهمها ما يلي:

6.1 وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSSI

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية رئيس الحكومة، أنشأت بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، وتدعم هذا القانون بالمرسوم التنفيذي رقم 319/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن تنظيم وسير الوكالة وصلاحياتها [9].

تقوم وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بمساعدة و دعم المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية و تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية كما تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات وتضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بمشاريعهم من خلال إبراز كافة الإجراءات التحفيزية.

6.2 لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها CALPI

تأسست لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها بناء على التعليمة الوزارية المشتركة رقم 28 المتعلقة بإجراءات توزيع الأراضي للمستثمرين، وترتكز مهمتها الأساسية على العنصر الإعلامي والتشاور المحلي، و تتمثل مهام هذه اللجنة [10]. في تشكيل ومسك الدليل العام للمساحات الموجهة لغرض العقار للمستثمرين، مع توفرها على القائمة الكاملة للمناطق ذات الطبيعة الاقتصادية تبعا للنموذج المرفق والمصنف بالمجموعات الصناعية للنشاط الحر كما تعتبر هذه اللجنة مسؤولة عن وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية التي يمكنها استقبال الاستثمارات، والتي تقوم بكل اللمسات اللازمة للاستثمار وخاصة الوضعية العامة للأرض و وضعيتها القانونية وتحدد أيضا قواعد وطرق البناء و أخيرا الإشراف على المستثمرين في خطواتهم الإدارية، المرتبطة باكتساب الأرضية و نشر وإعداد بطاقات إعلامية تخص القوانين والإجراءات والخطوات العملية اتجاه المكاتب المحلية المتعلقة بمنح الأرض، وكذا التعليمات حول البناء، ونشر العناوين ورقم الهاتف والفاكس للهيئات المعنية.

6.3 المجلس الوطني للاستثمار CNI

تنص المادة 18 من قانون الاستثمار على أنه ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص "المجلس" ويوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة. ويكلف المجلس بتطبيق التشريعات المتعلقة بالاستثمار، وبالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وسياسة دعمها. تحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار (المتكونة من: الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية) وسير صلاحياته عن طريق التنظيم، ويتولى المجلس على الخصوص اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها و التدابير المحفزة له مسايرة للتطويرات الملحوظة كما يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه و يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية لتمويل الاستثمارات وتطويرها.

6.4 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

هي مؤسسة عمومية، تأسست سنة 1996 وهي مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، خاضعة لسلطة رئيس الحكومة، تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وتتلخص مهامها الرئيسية في تدعيم لشباب وتقديم الاستشارة لهم و مرافقتهم في انجاز مشاريعهم الاستثمارية كما يتم تسيير الوكالة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، والذي يشمل تخصيصات مختلفة كالإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها.

6.5 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وكالة حكومية مكلفة بالاستثمار في الجزائر، حيث تكمن مهمتها في تسهيل، ترقية واصطحاب الاستثمار. في الأصل كانت تدعى هذه الوكالة بوكالة ترقية ودعم الاستثمار، وذلك منذ 1993 إلى غاية 2001، ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. شهدت هذه الفترة عدة تعديلات كان من أهمها إعادة تنظيم الوكالة، من خلال إعادة تنظيم أهدافها، مهامها، الوسائل، الإجراءات والهياكل التابعة لها و حذف الامتيازات لفترة الاستغلال وهذا فيما يخص المشاريع الخاضعة للنظام العام. نشأت هذه الوكالة بموجب المادة 06 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 06/356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 [11]. حيث تم خلال هذه الفترة إعادة تركيز مهام الوكالة و تجسيد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، كما تم إنشاء هياكل جهوية للوكالة تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية. حيث تمثلت هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية، من أجل تسهيل وتبسيط عملية الاستثمار.

7 تطور الاستثمار بمدينة أم البواقي

كغيرها من المدن الجزائرية عرفت أم البواقي فترات متباينة من حيث حركية الاستثمار سواء كان عمومي أو خاص، وقد تأثر بالسياسة الاستثمارية الوطنية السابق شرحها. و قد كان لتطور الاستثمار و حجمه دور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة، و لمعرفة وتيرة الاستثمار و تطوره بأم البواقي، ارتأينا أن نقدم وضعية مفصلة لأهم المشاريع الاستثمارية المدرجة عبر المدينة على اختلاف فتراتها، لكن سنسلط الضوء بالأخص على مناطق النشاط والتخزين لأم البواقي بالإضافة إلى المنطقة الصناعية ثم بعد ذلك سنتناول المشاريع المعتمدة والملغاة داخل مجال مدينة أم البواقي.

هذا و قد تميز الاستثمار في مدينة أم البواقي بفترة ركود في بداية الاستقلال نظرا لضعف الموارد المالية والهيكلة المحلية، أما سنوات السبعينات و الثمانينات فقد عرفت انطلاقة للعديد من المشاريع الاستثمارية حيث كان الفاعل الوحيد فيها هو الدولة وقد ساهمت ترقية هذه المدينة إلى مقر ولاية في سنة 1974إلى تفعيل هذا الاستثمار وإعطائه ديناميكية أكثر.

7.1 فترة 1974-1987 مرحلة الصناعات الكبرى والوحدات الإنتاجية الضخمة

خلال هذه المرحلة عرفت الجزائر تقسيما إداريا في ظل الاستقلال والذي على إثره ارتقت مدينة أم البواقي إلى مقر ولاية كما تزامنت هذه الفترة مع تطبيق عدة برامج استثمارية نذكر منها على وجه الخصوص (المخطط الرباعي الثاني (1977-1974) والمخطط الخماسي الأول (1980-1984) فزادت نسبة استفادت مدينة أم البواقي من الاستثمارات الموجهة نحو كافة المجال الحضري بنسبة كبيرة، خاصة في المخطط الرباعي الثاني حيث بلغت نسبة استفادة قطاع السكن 50.75% من مجموع الغلاف المالي الموجه للمدينة و ظهور أحياء جديدة كليا واللذان يشكلان المنطقة السكنية الحضرية الجديدة ZHUN. و بعد ذلك عرفت المدينة مخطط الاستثمارات المسيرة مركزيا سنة 1975 الذي أنشأت من خلاله المنطقة الصناعية شرق المدينة بمساحة 176.7هكتار مقسمة إلى 74 قطعة موجهة للنشاط الصناعي. كما عرفت أيضا في هذه الفترة انجاز المركز الجامعي على مساحة 32 هكتار. ومن بين أهم الأدوات التي ساهمت في تهيئة المدينة و تهيئتها مخطط التحديث الحضاري (P.M.U) لمدينة أم البواقي الذي تم استحداثه سنة 1974 و قد ساهم بشكل أساسي في تزويدها بالهياكل القاعدية كشبكات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وتهيئة الأراضي الموجهة للتعمير وبناء بعض المرافق المختلفة. ثم جاء دور المخطط الخماسي الأول (1984-1980) الذي بلغت نسبة قطاع السكن به % 35.5من المجموع المالي للبرنامج، حيث تم 1500 مسكن جماعي، وخلال هذه الفترة انتقل عدد سكان المدينة من 15126 نسمة سنة 1977 إلى 34257 نسمة سنة1987 بمعدل نمو 6.16% ويعتبر مرتفع مقارنة بالمعدل الوطني والذي يقدر ب3.08%، وانتقل عدد المساكن إلى 7333 مسكن سنة1987. وبالإضافة إلى السكنات الجماعية استفادت المدينة من عدة تحصيصات والتي ساهمت في النمو العمراني للمدينة، خاصة في الجهة الشرقية والجنوبية للمدينة عن طريق البناء الفردي، وأصبحت المساحة المبنية تقدر بـ 217 هكتار.

7.1.1 منطقة النشاط التجاري والتخزين (شرق) أو (المنطقة الصناعية)

المناطق الصناعية ومناطق النشاط والتخزين سياسة اعتمدت عليها الدولة كأداة لتنظيم المجال ولتهيئته على نطاق واسع لتنمية المناطق الداخلية المهمشة اقتصاديا واجتماعيا ففي ولاية أم البواقي وحدها 19 منطقة نشاط وتخزين ومنطقتين صناعيتين وبإمكان المنطقة الصناعية أن تضم عدة قطاعات نشاط مثل قطاع البناء والإنجاز، الإنتاج، التوزيع، التجارة والخدمات. و قد تم انجاز هذه المناطق الصناعية على شكل تحصيصات مكونة من قطع أرضية في إطار مخطط التعمير التوجيهي PUD، وهي خاصة بالبناء ذو طابع صناعي تعكسه التجهيزات الداخلية وكذلك مورفولوجيا البناء. و في مدينة أم البواقي تم إنشاء منطقة صناعية بالقطاع التاسع سنة 1977 على مساحة تقدر بـ 200.89 هكتار بمجموع 189 حصة بها وحدة للتركيب الإلكتروني، المذبح، مقاطعة توزيع المواد النفطية، وحدة بيع وصيانة السيارات والحافلات... الخ. أما الوحدات التي تنشط بالمنطقة الصناعية و يغلب عليها الطابع التجاري فتتمثل في مؤسسة صناعة وتفصيل الحجارة، وحدة تخزين الحبوب الجافة، مؤسسة صناعة الأكياس البلاستيكية. ونشير إلى أن نسبة 50%من الحصص العقارية بالمنطقة الصناعية غير مستغلة و تكون إما شاغرة أو بها مؤسسة متوقفة عن العمل و الإنتاج كمؤسسة الصناعات النسيجية وكذلك وحدة التركيب الالكتروني (تحتل لوحدها مساحة 16,3 هكتار) والتي لم تستطيع النهوض وبعث النشاط بها من جديد نظرا لمنافسة القطاع الخاص لها من خلال عمليات الاستيراد. وفيما يخص تأثير وحدات المنطقة الصناعية على البيئة فعلى الرغم من قله نسجل وجود تأثير لبعض الوحدات على البيئة كالمؤسسة العمومية لأشغال الطرقات وحظيرة مؤسسة النقل البري الناتج عن الآليات (شاحنات، حافلات وآليات أخرى) التي هي مواقف المنطقة، والتأثير الأكبر على البيئة بالمنطقة الصناعية يتجلى من خلال الخردوات (هياكل حديدية قديمة) التي تركتها المؤسسات التي إنتهى نشاطها بالمنطقة الصناعية منذ سنوات. أما المؤسسات ذات الطابع التجاري فنذكر منها: نقطة البيع لمؤسسة IDEMCO، التعاونية الفلاحية لخدمات توزيع وصيانة العتاد الفلاحي، وحدة توزيع المواد الحديدية، مؤسسة حوحامدي للمراقبة التقنية للسيارات.

7.1.2 مناطق النشاط و التخزين (أ) – (ب)

هي قطع أرضية اختيرت في إطار مخططات التوجيه والتعمير PDAU لتستقبل بنايات ذات الطابع الإنتاجي والخدماتي وهي لا ترقى لدرجة المناطق الصناعية من حيث حجم الوحدات (الإنتاج والهياكل...).يوجد بولاية أم البواقي منطقتين ذات طابع النشاط والتخزين، أنشأت عام 1986 حيث تحوز منطقة النشاط والتخزين (أ) على مساحة تقدر بـ 19.26 هكتار أي عدد الحصص حوالي 177 حصة، أما منطقة النشاط والتخزين (ب) فتقدر مساحتها بـ 19.83 هكتار ما يعادل 130 حصة. ومن جهة أخرى سعيا وعملا على تطوير الاستثمار بمدينة أم البواقي تم تسجيل عدة عمليات تأهيل وتطوير المناطق الصناعية ومناطق النشاط والتخزين عبر إقليم الولاية وعلى مستوى المنطقة الصناعية، ومناطق النشاطات والتخزين حيث يعد هذا العمل كأولوية ملحة من أجل المرور إلى مختلف الأنشطة والتدابير التي تتعلق بالنسيج الصناعي للولاية وتخدمه، وتعتبر أرضية صلبة من أجل اقتراح التدابير والاستراتيجيات التي تهدف إلى المحافظة على المكاسب الصناعية وتطويرها، وكذلك توجيه وتصويب القرارات الاستثمارية المستقبلية. و قد جاء هذا البرنامج تحت تسمية دراسة، تأهيل وتطوير منطقة النشاطات أم البواقي (شرق) بتاريخ 2012/06/18 بحيث تقدر المساحة الإجمالية بـ 200.89 هكتار أي 189 حصة، تم التزويد بالماء الصالح للشرب وعمليات التطهير (أشغال جارية 95%) بالإضافة إلى الربط بالكهرباء (الصفقة مؤشرة من طرف لجنة الصفقات / الصفقة مؤشرة من طرف المراقب المالي / طور تحضير الوضعية مع سونلغاز) أما باقي العمليات من ربط بالغاز وإنارة عمومية، محول كهربائي، طرقات، جدار خارجي فهي في طور تحضير دفتر الشروط.

و يتواجد على مستوى مدينة أم البواقي ثلاث (03) مناطق للنشاط والتخزين وهي:

- م.ن.ت (شرق) انشأت سنة 1977 بمساحة تقدر ب 200,89 هكتار و اجمالي حصص 189
- م.ن.ت (أ) انشأت سنة 1986 بمساحة تقدر ب 19,26 هكتار و اجمالي حصص 177
- م.ن.ت (ب) انشأت سنة 1986 بمساحة تقدر ب 19,83 هكتار و اجمالي حصص 130

تعتبر مناطق النشاط و التخزين احدي أهم المناطق الاستراتيجية التي تكتسب أهمية كبيرة في الاقتصاد ومن خلال الجدول نلاحظ أن مدينة أم البواقي تكتسب إمكانيات كبري علي مستوي حدودها. مع هذا يجب الأخذ بعين الاعتبار منطقة النشاط و التخزين الشرقية و التي تفوق مساحتها 200 هكتار كنقطة تحول مهمة بالنسبة للمدينة لدورها الفعال اقتصاديا و اجتماعيا.

7.2 فترة 1987-2000 ركود اقتصادي وحل المؤسسات

مرت الجزائر خلال هذه المرحلة بفترات عصيبة انعكست سلبا على الاقتصاد ككل وعلى مدينة أم البواقي بالأخص، تمثلت خاصة في انهيار المؤسسات الاقتصادية للدولة مما انجر عنه تصفية المؤسسات وتسريح العمال، أدى ذلك إلى ظهور البطالة وتدهور المستوى المعيشي والحالة الاجتماعية للسكان، تزامنت هذه الفترة مع تطبيق برامج استثمارية وهي المخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989) والمخططات السنوية (1990- 1999) وكما ذكرنا سالفا فقد بلغت نسبة قطاع السكن 35 % من إجمالي استثمار المدينة خلال المخطط الخماسي الثاني. أما الفترة (1995 – 2000) عرفت عمليات التدخل فيها على بناء هياكل إدارية جديدة وبناء مرافق صحية وترفيهية وتهيئة عمرانية.

7.3 فترة 2000-2005 الإنعاش الاقتصادي

ابتداء من سنة 2000 بدأ حجم الاستثمارات العمومية في التزايد تدريجيا ومست بشكل مباشر المخططات البلدية للتنمية المحلية، ويعود ذلك إلى التحولات التي عرفتها الجزائر من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق وارتفاع أسعار المحروقات وتخصيص جل إيراداتها وضخها في التنمية المحلية، إلى جانب أن المرحلة تميزت بالاهتمام بإنشاء مركزي إداري (حي إداري جديد) و مد شبكة الطرق وإنشاء سكنات جديدة وإنجاز مراكز متنوعة و كذلك تدعيمات التجهيزات التعليمية والرياضية والصحية.

7.4 فترة 2005-2009 البرنامج التكميلي لدعم النمو Pcsc

يعد من البرامج الأساسية المحفزة للتنمية المحلية خاصة وأن هذه الفترة عرفت فيها الجزائر وبلدية أم البواقي (الإقليم المدروس) تحسن أمنيا، ووثبة اقتصادية معتبرة بفعل تنامي مداخيل وإيرادات الدولة من المحروقات، ثم توجيه حصص معتبرة إلى التنمية المحلية منها ما هو في إطار دعم النمو والذي يمتد من (2005-2009) واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي وذلك من خلال قيمته المرتفعة، وقد كان يهدف بالأساس إلى:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني.
- تحديث وتوزيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي و رفع معدلات النمو والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

7.5 فترة 2010 – 2014 (البرنامج الخماسي للتنمية PQC)

جاء هذا البرنامج لاستكمال كافة المشاريع المسطرة خلال المخطط الخماسي السابق (2009/2005) حيث نلاحظ غياب رؤية واضحة فيما يتعلق بالتنسيق بين مختلف الهيئات والمؤسسات المكلفة بالإشراف على المشاريع المصنفة عادة ضمن الاستراتيجية، منها: الطرق والسكك الحديدية والسدود والنقل العمومي التي غالبا ما تشهد إعادة تقييم لأغلفتها المالية بصورة دورية. كما شهدت حركية الاستثمار تغيرا جذريا في المقاربة المتبعة في منح المشاريع الاستثمارية والأوعية العقارية حيث تسارعت الوتيرة وتكفلت اللجنة المساعدة على تحديد وترقية الاستثمار وضبط العقار "كالبيراف" بهاتة المسؤولية وقامت بتدعيم القطاع الخاص الذي استحوذ على أغلب المشاريع بعد أن تخلت الدولة شيئا فشيئا عن الاستثمار وهذا لتقليص الأعباء، واكتفت بالشراكة النسبية التي تختلف من مشروع الى أخر حيث استغنت خاصة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجالات السياحة والخدمات المختلفة، التركيب والإنتاج (الالكتروتيكنيك، الميكانيكا...). وبالنسبة لأم البواقي عرفت المدينة حجم استثمارات هام، سنقوم بتفصيله في الفقرات الآتية حسب الوضعية الحالية للمشاريع

8 الوضعية الحالية للمشاريع الاستثمارية بمدينة أم البواقي

8.1 عدد المشاريع الاستثمارية

بلغ عدد الملفات الخاصة بطلب وعاء عقاري من أجل إنجاز مشاريع استثمارية 2159 ملف التي أودعت لدى مصالح مديرية الصناعة والمناجم و كان توزيعها متغير من سنة إلى أخرى يعد الوعاء العقاري بمدينة أم البواقي من أهم نقاط القوة التي تكتسبها نتيجة الطبيعة الطبوغرافية وكذا المناخ, والذي يشجع إلي إتاحة الاستثمار بمختلف أنواعه و يوجد تفاوت في نسبة اعتماد المشاريع حيث بلغت اعلي نسبة 52.70 % سنة 2014 واقل نسبة 4.07% سنة 2011 هذا نتيجة التغيرات التي طرأت علي المدينة من خلال البرامج المستفادة.

- و يجدر الذكر انه و بعد تلقى جملة من الملفات والطلبات التي تخص الاستفادة من قطع أرضية بغرض إنجاز مشاريع استثمارية ذو جدوى اقتصادية واجتماعية تخدم المدينة والسكان، يتم التكفل بدراستها من طرف اللجنة المختصة بذلك وتقييم الطلبات من جميع النواحي التقنية والعملية والأخذ بعين الاعتبار كل الدراسات المنجزة على الأرضية، وعلى ذلك الأساس يتم القبول والموافقة على المشاريع والبدء في الإجراءات الإدارية اللازمة لتقديم الامتيازات والتسهيلات الخاصة بالاستثمار، إلا أن بعض المشاريع الاستثمارية الممنوحة يتم إلغائها بموجب القانون وذلك راجع إلى عدة أسباب سوف يتم التطرق إليها فيما بعد. أما وضعية

المشاريع المعتمدة والملغاة ببلدية أم البواقي وهذا اعتمادا على أحدث الإحصائيات خلال الفترة من 20-01-2011 إلى غاية 31-08-2018 فتتمثل في 18 مشروع ملغى من إجمالي 70 مشروع في إطار لجنة كالبيراف سابقا و 02 من إجمالي 45 مشروع في إطار التعليمة 001 المؤرخة في 2015/08/06.

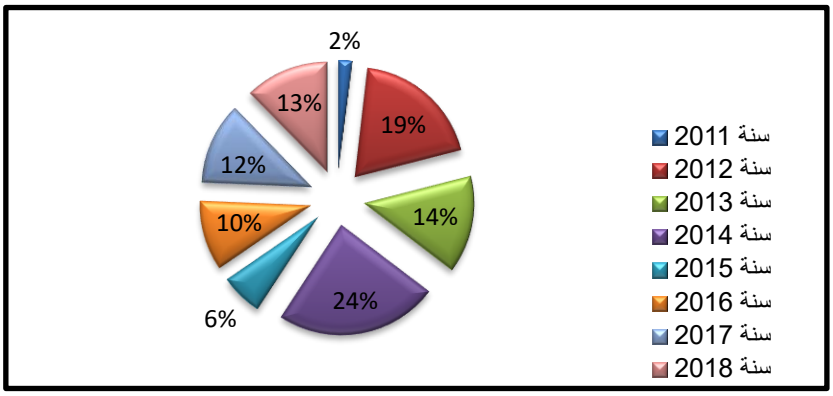

وضعية عن عدد الملفات المودعة في إطار الاستثمار

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم

8.2 توزيع المشاريع الاستثمارية على القطاعات

مست الحركة الاستثمارية في مدينة أم البواقي في الفترة الأخيرة كافة القطاعات من صناعة، فلاحة وخدمات وكذا نشاطات أخري حيث غالبا ما نلاحظ ارتفاع نسبة النشاط الصناعي إلى 50.87% نتيجة مناطق النشاط والتخزين، كما نلاحظ أن قطاع الصناعة الغذائية / فلاحة يأتي في المرتبة الثانية كون أن المدينة ذات طابع فلاحي رعوي وبالتالي قدرت نسبته 18.53%،في حين يأتي قطاع الخدمات بعده مباشرة بنسبة تقاربه وتقدر بـ 17.83% وفي الأخير نجد قطاع مواد البناء بنسبة 12.76.% وقدلعبت هذه القطاعات دورا كبيرا في فك مشكل البطالة من خلال فتح فرص العمل و خلق مناصب شغل جديدة.كما نلاحظ أن المدينة ذات طابع خدماتي كونها مركز الولاية, هذه الاستثمارات لعبت دورا كبيرا في فك مشكل البطالة من خلال فتح فرص العمل و خلق مناصب شغل جديدة. و يتواجد على مستوى البلدية قطاعات متنوعة تخص عدة مجالات تساهم في خلق مناصب شغل وتزيد في وتيرة القدرات الإنتاجية و أهم هذه القطاعات هي:

8.2.1 قطاع صناعة المواد الغذائية

يعد قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في اقتصاد كل مدينة، باعتباره من الصناعات الأساسية والهامة التي تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان، وتعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، كما أن تطوير قطاع الصناعات الغذائية يرتبط بتنمية وتطوير القطاع الزراعي الحيواني كونه المصدر الأساسي للمواد الأولية للصناعات الغذائية فضلا عن ترابطها مع فروع صناعية أخرى مهمة مثل صناعة العبوات البلاستيكية، الورقية، الزجاجية... وكذلك قطاعات النقل والمواصلات وغيرها.

إن سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن ترسم نفسها من خلال تطوير طبيعة الاستثمار، وفيما يتعلق بالجانب الصناعي لا بد من الاهتمام بالجوانب التي تلبي احتياجات المواطن وكذا الأنشطة التي تساهم في رفع الإنتاج و المدخول مع مراعاة القوانين التشريعية فيما يتعلق بالموقع. من خلال الجدول نلاحظ أن المدينة لا تزال تعاني من نقص كبير فيما يخص الصناعة الغذائية، أما بالنسبة للصناعة الميكانيكية والكيميائية وبلاستيك والحديد فيجب مراعاة المعايير البيئية بالدرجة الأولي لما لها من أضرار.

8.2.2 قطاع مواد البناء

يحتل قطاع مواد البناء في الاقتصاد مركزا متقدما على مستوى حجم الاستثمارات نتيجة الارتباط الكبير مع قطاع البناء والتشييد والذي يمثل أهمية كبيرة ومتصاعدة منذ بداية التنمية والتطوير وحتى اليوم، لتساهم أنشطة القطاع في رفع نسب النشاط وتطوير الصناعة، فيما شكل قطاع مواد البناء النواة الأساس لتطوير وإيجاد قطاع صناعي قادر على تلبية الطلب المحلي وتحقيق الاكتفاء، أما فيما يخص بلدية أم البواقي فقد اهتمت بهذا القطاع ومنحت عدة مشاريع استثمارية تخدمه.

8.2.3 قطاع صناعة ميكانيكية وكيمياء وبلاستيك وحديد

يتشكل القطاع الصناعي من العديد من المؤسسات التي تتوزع من عدة فروع صناعية مختلفة، حيث أن كل فرع يضم عدة مؤسسات متجانسة من حيث الإنتاج أو استخداماته، كما هو الحال بالنسبة لقطاع نشاط الميكانيكا والكيمياء والبلاستيك والحديد والورق والخشب والجلود إلى غير ذلك حيث أن مدينة أم البواقي استحوذت على عدة مشاريع استثمارية تخص هذا النشاط انطلق منها 106 مشروع في حين ان 74 مشروع تم إلغائه او مبرمج للفسخ أو على مستوى العدالة و تم تأجيل 230 مشروع. وبعد المقابلة الشفوية التي أجريناها مع مسئولي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار استخلصنا أن مجمل أسباب رفض المشاريع يعود إلى أسباب متعلقة بطبيعة المهنة، وتتمثل في:

- عدم توافق المشاريع المقدمة وطابع المدينة.
- تكرار في طبيعة ووظيفة المشاريع المقدمة.
- التدني في مستوى تقديم المشروع وعدم تمكن المستثمر من شرح فكرته.

أما بالنسبة لبعض المستثمرين فان الأسباب تعود بالدرجة الأولى إلى البيروقراطية الإدارية و العراقيل التقنية وكثرة التكاليف كما توجد أسباب أخرى لرفض المشاريع الاستثمارية أغلبها عملية.

الخلاصة

رغم تعدد الميكانيزمات و الاستراتيجيات التي طبقتها الجزائر في مجال الاستثمار عبر الحقب المختلفة، إلا أن الكثير من الاختلالات ظهرت جليا في هذه السياسيات و ظلت وتيرة الاستثمار عقيمة أو شبه عقيمة مما يستوجب استحداث آليات أكثر فعالية و محاربة البيروقراطية و التحكم في التقنيات الحديثة التي تصاحب مراحل العملية الاستثمارية كما يجب الاهتمام بتوجيه العقار المخصص للاستثمار و حمايته من أي تلاعبات و دمج اليد العاملة المحلية.ان مسيرة الاستثمار صاحبتها ترسانة قانونية و آليات عديدة و متعددة إلا أن المرافقة الحقيقية للمستثمر و تسهيل و تبسيط الإجراءات الإدارية و القانونية وكذا المعاملات البنكية كانت الحلقة الأضعف و التي حالت دون دفع قوي لديناميكية الاستثمار و بالتالي الحياد عن الأهداف المسطرة.

المراجع

[1] أحمد الاشقر، (2002). الاقتصاد الكلي، ط.1 عمان: الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة.

[2] طاهر حيدر حردان، (1977) ، مبادئ الاستثمار، عمان، دار المستقبل للنشر و التوزيع.

[3] العمودي محمد الطاهر، (2012) ، الاستثمار العقاري و دوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر

[4] هني أحمد اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص53.

[5] دواسي مسعود، (2006) ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.

[6] Dabdoub Yousef, (1997), le nouveau mécanisme économique de l'Algérie, Alger, Algérie.

[7] قاسمي الأخضر، (2014) ، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

[8] عثماني أنيسة، بوحصاني لامية، (2013) ، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي: تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، 12/11 مارس 2013، سطيف.

[9] المرسوم التنفيذي رقم 319/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 – المادة 01 – الصادر في الجريدة الرسمية العدد 67، المؤرخة في 19 أكتوبر 1994.

[10] منصوري الزين، (2006) ، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

[11] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بالاستثمار – المادة 19 – الصادر في الجريدة رقم 47 المؤرخة في 22 أوت 2001، ص7.